مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية 1 + 2 + 3

نتعرف من خلال هذه المحاضرة على لجنة بازل واهم مقرراتها فيما يتعلق بالرقابة المصرفية 1 و2و3

أولا – نشأة لجنة بازل :

- لقد تأسست هذه اللجنة بنهاية عام 1974 م ، وتشكلت تحت مسمى :" لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية على الممارسات العملية – COMMITTEE OF BANKING REGULATION AND SUPERVISORY PRACTICES ".
- تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشرة، وهي :

بلجيكا – كندا – فرنسا – ألمانيا الإتحادية – إيطاليا – اليابان – هولندا – السويد – سويسرا – المملكة المتحدة – لوكسمبرج – الولايات المتحدة الأمريكية .

و التي يطلق عليها مجموعة العشرة (G-10:THE GROUP OF TEN)

ظهرت هذه الإتفاقية في شكلها الاخير في شهر يوليو لعام 1988 م .حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية و الإتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي و عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ، و يقوي ثقة المودعين فيه . على أن تكون هذه الاتفاقية ملزمة مع نهاية عام 1992 م .

ثانيا – أسباب ظهورها :

1. تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية .
2. المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية ، بسبب نقص رؤوس أموال هذه البنوك
3. تصاعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و التي تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط و إدارة البنك . و العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة العالمية التي يعمل فيها البنك .

ثالثا – اهدافها : تهدف هذه الإتفاقية إلى ثلاثة أهداف رئيسية ، تتلخص فيما يلي :

1. تقرير حدود دنيا لكفاية رأسمال البنوك (ملاءة البنك) .

2. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .
3. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب الرقابة للسلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية و محافظي هذه البنوك .

4. تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي بعد تفاقم الأزمات.
5. . تحقيق عدالة المنافسة بين المصارف.
6. ايجاد اليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية.
7. . تحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك.

رابعا - مميزات الانظمام إلى لجنة بازل: يحقق الانضمام الى إتفاقية بازل فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي المميزات الاتية:

1. المساهمة في تقوية و تعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي بسبب تزايد المديونية الدولية.
2. وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة ، و بالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي .
3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، و في مقدمتها العولمة المالية التي تحرر الأسواق المالية و النقدية .
4. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات .

الرقابة المصرفية:

هي مجموعة من المعايير والقواعد للفحص والمراجعة والتدقيق للعمليات المصرفية من قبل الأجهزة الرقابية والمصرف المركزي بهدف الكشف عن الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها لضمان حقوق المودعين والمقترضين والمالكين والحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف وتحسين دورها في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي تعتبر مقررات لجنة بازل من أحد أنظمة الرقابة المصرفية الدولية حيث أن الرقابة المصرفية تنقسم الى :

I. الرقابة الذاتية: قسم الرقابة الداخلية
II. الرقابة الخارجية: البنك المركزي
III. الرقابة الدولية: لجنة بازل

خامسا - الجوانب الأساسية لإتفاقية بازل :

1. التركيز على المخاطر الإئتمانية التي يشتمل عليها معيار كفاية رأس المال ، مثل : مخاطر عدم وفاء المدين بإلتزاماته ، مخاطر الدول ، مخاطر سعر الفائدة ، و سعر الصرف و مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية .
2. تركيز الاهتمام على نوعية أصول البنوك ، و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول و الديون المشكوك في تحصيلها .
3. تقسيم الدول و تصنيفها من حيث أوزان المخاطر الإئتمانية .
4. تحديد مكونات كفاية رأس المال المصرفي الذي يجب ان تتلتزم به البنوك لتقليل المخاطر .

مقررات بازل 1 (كفاية رأس المال – نسبة كوك):

مرتكزات الاتفاقية:

تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطرة الناتجة عن الاستخدامات المختلفة للمصرف بالاضافة الى البنود خارج الميزانية.

تم تقسيم رأس المال الى:

- رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة،
- ورأس المال المساند ويتكون من احتياطات غير معلنة + احتياطات اعادة التقييم + احتياطيات عامة + ديون مساندة.

تم تقسيم بنود داخل الميزانية الى عدة فئات بهدف اعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها.

وتم تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر والبنود خارج الميزانية وذلك بنسبة 8%.

وبشكل أساسي ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية ولم تتطرق الى المخاطر الاخرى مثل مخاطر السيولة وسعر الفائدة وسعر الصرف.

وضمن الاطار السابق، تم تقسيم مخاطر الدول الى مجموعتين وهما:

A. **المجموعة الأولى:** وهي الدول ذات المخاطر المتدنية وتتكون من مجموعتين وهما الدول الأعضاء بالإضافة الى الدول التي عقدت ترتيبات افتراضية مع صندوق النقد الدولي وهي :

استراليا، النمسا، الدنمرك، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا)

B. **المجموعة الثانية:** جميع دول العالم والوطن العربي عدا السعودية.

وفيما يتعلق بالأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول فتم تقسيم الأصول الى مجموعات وكل مجموعة وضع لها أوزان خطر نسبية بما فيها الأصول داخل الميزانية وخارجها، تم التقسيم الى خمس مجموعات وكانت اوزانها (0 ، 10 ، 20 ، 50 ، 100).

ولحساب كفاية رأس المال نستخدم المعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال = رأس المال (الشريحة 1 + 2) / الأصول *الأوزان الترجيحية لكل أصل ≤ 8%

سلبيات بازل 1:

هذه السلبيات دفعت لجنة بازل الى اعادة النطر في هذه المعايير فتم اخراج بازل 2 للعلن عام 2004 والبدء بتطبيقها عام 2006.

مقررات بازل 2 : مرتكزات الاتفاقية:

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

1- الدعامة الأولى:

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بقيت كما هي 8% ولكن تم اعادة تصنيف المخاطر التي تتعرض لها وترتيبها في ثلاث مجموعات وهي المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.

معدل كفاية رأس المال = اجمالي رأس المال / المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق ≤ 8%

ويمكن القول ان مخاطر التشغيل تتعلق بفشل العمليات الداخلية وعدم كفاية العنصر البشري أما مخاطر السوق فتتعلق في أسعار الصرف والفائدة والسلع والأوراق المالية.

2 الدعامة الثانية:

المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال و يعني ذلك مراجعة وضع رأس المال في المصرف و فحصه وكذلك استراتيجية البنك والاجراءات المتبعة للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبها مع حجم المخاطر.

3 الدعامة الثالثة:

انضباط السوق وتهدف هذه الدعامة الى تعزيز انضباط السوق من خلال تشجيع المصارف على توفير متطلبات الافصاح والشفافية وذلك من خلال نشر البيانات الدورية الخاصة بها.

مقررات بازل3 :

بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت الى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بفعل الأزمة، أصبح اطار لجنة بازل 2 عاجزاً عن ضبط الأزمة واستيعابها بهدف ضمان السلامة المالية للمصارف.

صدرت مقررات لجنة بازل 3 في عام 2010 وبدأ تطبيقها مطلع عام 2013 أما المدة الزمنية لتطبيقها فهي لغاية عام 2019.

مرتكزات بازل3 :

- الزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (الأساسي) وهو من المستوى الأول ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها الخطرة بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق مقررات بازل 2.

- وبالتالي فإن النقطة المحورية للاصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% الى 10.5%.

- وبهذا تصبح معادلة كفاية رأس المال كالتالي:

معدل كفاية رأس المال = اجمالي رأس المال / مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق ≤ 10.5%

مقررات لجنة بازل 3: ترتكز الاتفاقية على مجموعة من المرتكزات هي

أ) إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأ قل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 % وفق اتفاقية بازل 2 .

.ب) تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ ً نسبة 7 % وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء .

ج) وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين و صفر 2.5 % من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين مع ،) توافر حد أدنى من مصاد ر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء الائتمان والاستثمار بالتزاماتها تجاه العملاء.

د) رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6 %وعدم احتساب الشريحة ً الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام.2019.

ه) متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة ً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا البنك.

و تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات .وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة :

- **الأولى للمدى القصير** : عرف وت بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100 %، وذلك لمواجهة. احتياجاته من السيولة

- **الثانية** : وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول ،) ويجب أن لا تقل عن 100%.

.وقد أضاف بازل 3 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية وهي تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب الا تقل عن 3.% حتى تتمكن البنوك من مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في رؤوس أموالها، فهي تحتاج لفترة من الوقت، و عليه فقد منحتها اللجنة فرصة الى غاية 2019 لتطبق ماجاء فيها، وهذا من خلال مرحلتين، الاولى بدأت في 2013 وتستمر حتى سنة ،2015 بحيث ترفع نسبة احتياطاتها بأربعة فاصل خمسة بالمائة، ومن ثمة ترفعها بنسبة اضافية أخرى هي اثنين فاصل خمسة بالمائة سنة 2019.